

PCT/WG/12/19

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 4 يونيو 2019

## معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 11 إلى 14 يونيو 2019

### تقرير مرحلي: المشروع التجريبي بشأن مقاصة رسوم معاهدة البراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

#### ملخص

1. تعرض هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن المشروع التجريبي بشأن مقاصة بعض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)، ويرمي المشروع إلى تحليل إمكانية وضع "هيكل مقاصة" لجميع المعاملات الخاصة برسوم معاهدة البراءات. ويتجلى الهدف الرئيسي لهيكل المقاصة في الحد من تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات لفائدة المكتب الدولي. وتشمل الأهداف الإضافية تحسين إدارة النقد، وخفض التكلفة والجهد المبذول وتبسيط إجراءات معالجة رسوم معاهدة البراءات بالنسبة لمكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي وإدارات الفحص التمهيدي الدولي والمكتب الدولي. وانطلق المشروع التجريبي بشأن مقاصة بعض رسوم معاهدة البراءات عام 2018 في عدد من مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي، حيث غطى على نحو أساسي رسوم البحث ورسوم الإيداع الدولي.
2. ويشير تقييم النتائج المحققة حتى الآن إلى أن المشروع التجريبي حقق نتائج إيجابية (انظر المرفقين الأول والثاني). لذلك، يعترف المكتب الدولي بتوسيع هيكل المقاصة ليشمل المزيد من مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي. وقدم المكتب الدولي أيضاً مقترحات إلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات (انظر الوثيقة PCT/WG/12/20) قصد إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات من خلال إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات وتغييرات على التعليمات الإدارية.
3. وعلاوة على ذلك، يعترف المكتب الدولي بتوجيه الدعوة إلى عدة مكاتب تعمل بصفة مكتب تسلم الطلبات أو بصفة مكتب دولي أو كليهما في إطار معاهدة البراءات، فضلاً عن تلك التي تعمل بصفة مكتب للطرف المتعاقد في إطار نظام مدريد أو نظام لاهاي أو كليهما، للانضمام إلى عملية المقاصة الموسعة التي ستشمل جميع عمليات تحويل الأموال من وإلى الويبو. ولن يسري ترتيب المقاصة هذا إلا على المكاتب التي يسمح نظامها المالي وقواعدها المحاسبية بذلك.

## معلومات أساسية

4. ناقش الفريق العامل لمعاهدة البراءات، في دورته التاسعة التي عُقدت في مايو 2016، وثيقة أعدها المكتب الدولي وبيّن فيها مختلف التدابير الممكنة للحد من خطر تعرّض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات (الوثيقة PCT/WG/9/9 والفقرات من 21 إلى 36 من الوثيقة PCT/WG/9/27).
5. ووضع المكتب الدولي بعد ذلك "هيكل مقاصّة" في إطار مشروع تجريبي لتحويل رسوم معاهدة البراءات، على النحو المبين في الدورة العاشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات (انظر الوثيقة PCT/WG/10/6 والفقرات من 19 إلى 21 من الوثيقة PCT/WG/10/24). وقُدّم تقرير بشأن التقدم المحرز إلى الدورة الحادية عشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات (انظر الوثيقة PCT/WG/11/4 والفقرات من 46 إلى 51 من الوثيقة PCT/WG/11/26)، حيث قدم الرئيس ملخصاً توفّه فيه بالتأييد القوي الذي أعربت عنه الوفود بخصوص مشروع المقاصّة التجريبي وكذا اهتمام مزيد من المكاتب بالانضمام إلى المشروع التجريبي، لكن مع إبداء بعض التحفظات بشأن توسيع المقاصّة لتشمل رسوم أنظمة الملكية الفكرية العالمية الأخرى في الويبو مثل نظامي مدريد ولاهاي.
6. وأجري تقييم لنتائج مشروع المقاصّة التجريبي لعام 2018 في شهري مارس وأبريل 2019، وشمل إجراء دراسة استقصائية على مستوى مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي المشاركة في مشروع المقاصّة التجريبي (انظر النتائج في المرفق الأول) وتحليل الأثر المالي الذي أعده قسم التدقيق الداخلي التابع لشعبة الرقابة الداخلية في الويبو (انظر الملخص التنفيذي في المرفق الثاني). وأتاح قسم التدقيق الداخلي نسخة من التقرير الكامل على موقعه الإلكتروني على الرابط [./https://www.wipo.int/about-wipo/ar/oversight/iaod/audit](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/oversight/iaod/audit).
7. ونظرًا لأصول المشروع، أشار المشروع التجريبي حتى الآن إلى "المقاصّة" على أنها تشمل جميع عمليات تحويل الرسوم عبر المكتب الدولي بغض النظر عما إذا كان أي تحويل معين نتيجة تعويض مبلغ واحد بآخر أم لا. وتستمر هذه الوثيقة في استخدام ذلك المصطلح، إلا أن هناك مصطلحات محددة بشكل أدق هي في طور الوضع لاستخدامها مستقبلاً (انظر الوثيقة PCT/WG/12/20) لتجنب إعطاء انطباع بأن المكاتب مطالبة بقبول مقاصّة الرسوم المحصّلة مقابل الرسوم المستحقة من أجل المشاركة في الترتيبات.

## وضع إجراء لتحويل الرسوم

### نطاق الإجراء

8. بناء على الترتيبات التي نُفّدت بنجاح بين مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) بصفتها مكتبا لتسليم الطلبات والمكتب الأوروبي للبراءات (EPO) بصفته إدارة للبحث الدولي من أجل تحويل رسوم البحث من مكتب تسلم الطلبات إلى إدارة البحث الدولي عبر المكتب الدولي، أعدّ المكتب الدولي في مطلع 2018 مشروعاً تجريبياً لمقاصّة رسوم معاهدة البراءات. وتوسع هذا المشروع التجريبي توسعاً كبيراً من حيث عدد المكاتب المشاركة، وأنواع الرسوم المعنية، وأحكام موازنة مدفوعات في كلا الاتجاهين.
9. ويوفر المشروع التجريبي حالياً مقاصّة للرسوم والمبالغ التالية:

(أ) رسوم معاهدة البراءات التي تتسلمها المكاتب، بصفتها مكاتب لتسليم الطلبات أو إدارات للفحص التمهيدي الدولي لصالح المكتب الدولي أو مكاتب أخرى:

"1" رسوم الإيداع الدولي التي يحصلها المكتب بوصفه مكتبا لتسليم الطلبات؛

"2" ورسوم البحث التي يحصلها المكتب بصفته مكتباً لتسلم الطلبات من أجل تحويلها إلى مكاتب أخرى تعمل بصفة إدارات للبحث الدولي؛

"3" ورسوم المعالجة التي يحصلها المكتب بصفته إدارة للفحص التمهيدي الدولي؛

(ب) ورسوم معاهدة البراءات التي يتسلمها المكتب الدولي لصالح إدارات البحث الدولي:

"1" رسوم البحث التي يحصلها المكتب الدولي بصفته مكتباً لتسلم الطلبات نيابة عن إدارات البحث الدولي المشاركة في المشروع التجريبي؛

"2" ورسوم البحث التكميلي التي يحصلها المكتب الدولي من أجل تحويلها إلى الإدارة المحددة للبحث التكميلي المشاركة في المشروع التجريبي.

(ج) والمبالغ التي يدين بها المكتب الدولي لإدارة البحث الدولي أو التي تدين بها إدارة البحث الدولي للمكتب الدولي بموجب القاعدة 1.16(هـ) الناشئة عن الأرباح أو الخسائر المرتبطة بأسعار الصرف التي يتكبدتها المكتب بصفته إدارة للبحث الدولي نتيجة لرسوم البحث المحولة من مكاتب تسلم الطلبات غير المشاركة في المشروع التجريبي إلى إدارة البحث الدولي بعملات (أخرى غير العملة التي حددت بها إدارة البحث الدولي رسوم البحث) قابلة للتحويل دون قيد أو شرط إلى العملة المحددة.

10. لا يسري هذه الإجراءات على الرسوم التي تحصلها مكاتب تسلم الطلبات لصالح المكتب نفسه بصفته إدارة للبحث الدولي.

11. ومن المتوخى توسيع نطاق المشروع التجريبي ليشمل عمليات الدفع ذات الصلة بخدمات الويبو الأخرى مثل نظامي مدريد ولاهاي، في المكاتب حيثما كان ذلك هاماً ومرغوباً فيه. ويُتوقع أن يبدأ ذلك في المستقبل القريب.

12. وأضحى بمرجحة إدارة عملية المقاصة تعمل بصورة تامة ابتداءً من مطلع 2018 بتكلفة سنوية بلغت 69 000 فرنك سويسري ورسوم تنفيذ لمرة واحدة بلغ 5 000 فرنك سويسري.

تعريف الإجراءات

13. مشاركة إدارات البحث الدولي في المشروع التجريبي مشمولة إما بمذكرة تفاهم أو من خلال تبادل الرسائل. وتحدد مذكرة التفاهم أو الرسائل المتبادلة إجراءات المقاصة وعمليات تحويل رسوم البحث، فضلاً عن متطلبات الوثائق ذات الصلة لإدارة البحث الدولي المعنية.

14. ووفقاً للشروط الواردة في مذكرة التفاهم أو تبادل الرسائل، يوجه المكتب الدولي دعوة للمشاركة في المشروع التجريبي إلى كل مكتب من مكاتب تسلم الطلبات عين إدارة البحث الدولي المشاركة لتكون إدارة مختصة بإجراء البحث الدولي عن الطلبات المودعة لدى مكتب تسلم الطلبات المعني. وفي هذه الحالة:

(أ) سيكون المكتب الدولي بمثابة "وكيل" لإدارة البحث الدولي المشاركة لتحصيل رسوم البحث نيابة عنها، وسيقوم بمراجعة الوثائق المقدمة من مكتب تسلم الطلبات المشارك؛

(ب) سيتفق المكتب الدولي مع كل مكتب من مكاتب تسلم الطلبات المشاركة على جدول زمني فيما يتعلق بالموعد الشهري الذي يتعين فيه على مكتب تسلم الطلبات أن يحول رسوم البحث إلى المكتب الدولي من أجل تحويل تلك

الرسوم بعد ذلك إلى إدارة البحث الدولي المشاركة المعنية؛ وعلاوة على ذلك، سيتفق على العملة التي يتعين تحويل رسوم البحث بها؛

(ج) سيحتفظ المكتب الدولي بالمعاملات غير المستلمة في الموعد المتفق عليه، وستحوّل تلك المعاملات إلى إدارة البحث الدولي المشاركة في الشهر التالي.

15. وسيُخَيَّر كل مكتب مدعوّ إلى المشاركة من مكاتب تسلم الطلبات بين أمرين، إما الموافقة على المشاركة أو الإشارة إلى أنه يفضل الاستمرار في التعامل مباشرة مع إدارة البحث الدولي. إلا أن إتاحة خيار عدم المشاركة لمكتب من مكاتب تسلم الطلبات، ستضطر إدارات البحث الدولي المشاركة في المشروع التجريبي إلى تطبيق إجراءات مختلفين لتسليم رسوم البحث الدولي، مما سيقبّل من الفوائد التي تحققت حتى الآن والمتعلقة بتحسين إدارة النقد وتقليص الرسوم المصرفية وتبسيط الإجراءات. ويبدو هذا ضرورياً على المدى القريب، لكن الوثيقة PCT/WG/12/20 تقدم مقترحات لتعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات بهدف رفع الحواجز وتشجيع المشاركة بغية فتح طريق وحيد لإجراء جميع عمليات تحويل الرسوم.

16. وبالإضافة إلى ذلك، ولتمكين مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي التي تفرض قواعدها المحاسبية أو أنظمتها المالية قيوداً على استخدام المقاصة (موازنة نوع من الرسوم بنوع آخر من الرسوم)، جرى إضفاء المزيد من المرونة على المشروع التجريبي، بما في ذلك:

(أ) تحويل المكتب الدولي تحويل رسوم البحث إلى إدارة من إدارات البحث الدولي دون مقاصة رسوم البحث مقابل رسوم معاهدة البراءات الأخرى في حالة عدم السماح بتلك المقاصة بسبب القواعد المحاسبية أو النظام المالي لإدارات البحث الدولي؛

(ب) وتمكين المكاتب من مواصلة تقديم قوائم رسوم إيداع الطلبات بناء على معاهدة البراءات وقوائم رسوم المعالجة المقدمة من إدارات الفحص التمهيدي الدولي وقوائم رسوم البحث الدولي إلى المكتب الدولي بالشكل نفسه الذي استخدمه مكتب تسلم الطلبات قبل المشاركة في المشروع التجريبي؛

(ج) وإضفاء هامش من المرونة فيما يتعلق بالشكل الذي تسلم به قوائم رسوم البحث إلى إدارات البحث الدولي، مما يقلل من الحاجة إلى التعجيل بإدخال تغييرات على تكنولوجيا المعلومات وتوفير التدريب؛

(د) وتمكين المكاتب أن تحيل إلى المكتب الدولي، أو تتلقى منه، مدفوعات منفصلة لأنواع مختلفة من الرسوم، أو رسوم محصلة من قبل أو لصالح مكاتب مختلفة (على سبيل المثال، إذا حصل المكتب الدولي رسوم البحث بالنيابة عن عدة مكاتب لتسليم الطلبات، يمكن أن ترسل مدفوعات منفصلة إلى إدارات البحث الدولي عن كل مكتب من مكاتب تسلم الطلبات، إذا كانت القواعد المحاسبية أو النظام المالي لإدارات البحث الدولي تلزم ذلك)؛ وفي حين يقلل ذلك من بعض فوائد دمج التحويلات في مدفوعات واحدة، فإنه قد يمكن بعض المكاتب التي ترغب في الانضمام من المشاركة في المشروع التجريبي؛

(هـ) وبالنسبة للمكاتب التي تستخدم نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT)، فإن استحداث إجراءات جديدة من شأنها إلغاء شرط تقديم مكتب تسلم الطلبات قوائم رسوم الإيداع الدولي بناء على معاهدة البراءات، ورسوم البحث فضلاً عن قوائم رسوم المعالجة التي ترسلها إدارات الفحص التمهيدي الدولي؛ ويجري إدخال تغييرات على نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) بحيث ستمكّن مكاتب تسلم الطلبات المشاركة من تجميع المعلومات المطلوبة بشأن تحويل الرسوم مباشرة من نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT).

17. إن إضفاء هامش من المرونة الواردة في البنود من (أ) إلى (د) من الفقرة 16 أعلاه، يقلل إلى حد ما من الفوائد التي كانت متوقعة للمشروع التجريبي. ومع ذلك، فقد مكن النهج المرن بعض مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي من الانضمام إلى المشروع التجريبي دون الحاجة إلى ضرورة إدخال تغييرات على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها وقصر التغييرات على الإجراءات الداخلية التي كانت تتطلب التدريب، مما يسمح بتقييم الفوائد المحتملة بشكل فعال عبر مجموعة كافية من المكاتب.

## مستجدات عن مشاركة إدارات البحث الدولي ومكاتب تسلم الطلبات في المشروع التجريبي

### مشاركة إدارات البحث الدولي المشاركة في المشروع التجريبي

18. في عام 2018، انضم كل من المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب اليابان للبراءات ومكتب البراءات النمساوي إلى مشروع المقاصة التجريبي بصفها إدارات للبحث الدولي ومكاتب لتسليم الطلبات على حد سواء.

19. وأصبح مشروع المقاصة التجريبي مع المكتب الأوروبي للبراءات ساريا لإجراء المعاملات ابتداءً من 1 يناير 2018 (شهر المقاصة فبراير 2018). ونظرًا للعدد الكبير من مكاتب تسلم الطلبات التي عينت المكتب الأوروبي للبراءات كإدارة البحث الدولي المختصة، نُفذ المشروع التجريبي للمكتب الأوروبي للبراءات باتباع نهج تدريجي. ومن المقرر أن يمتد حتى عام 2020. ويشمل المشروع التجريبي حاليًا 33 مكتبًا لتسليم الطلبات عينت المكتب الأوروبي للبراءات كإدارة البحث الدولي المختصة، بما في ذلك مكاتب تسلم الطلبات التي تحصل رسوم البحث باليورو وتلك التي تحصلها بعملة أخرى. واستمر العمل بالتدابير الجارية المشار إليها في الفقرة 8 أعلاه بين مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) بصفته مكتبًا لتسليم الطلبات، والمكتب الأوروبي للبراءات (EPO) بصفته إدارة للبحث الدولي والمكتب الدولي، وسيتم العمل بها حتى عام 2021.

20. وأصبح المشروع التجريبي مع مكتب اليابان للبراءات بصفته إدارة للبحث الدولي ساريا ابتداءً من 1 أبريل 2018 (شهر المقاصة مايو 2018). ويشمل المشروع التجريبي حاليًا ثلاثة مكاتب لتسليم الطلبات عينت مكتب اليابان للبراءات كإدارة مختصة. ويجري حاليًا إعداد الدعوات الموجهة إلى بعض مكاتب تسلم الطلبات الأخرى التي عينت مكتب اليابان للبراءات كإدارة البحث الدولي المختصة وستوجه الدعوة إلى جميع المكاتب المتبقية في عام 2019.

21. وأصبح المشروع التجريبي مع مكتب البراءات النمساوي بصفته إدارة للبحث الدولي ساريا ابتداءً من 1 أغسطس 2018 (شهر المقاصة سبتمبر 2018)، ويشمل المشروع التجريبي حاليًا مكتبين من مكاتب تسلم الطلبات التي عينت مكتب البراءات النمساوي كإدارة مختصة. ويجري حاليًا إعداد الدعوات الموجهة إلى بعض مكاتب تسلم الطلبات الأخرى وستوجه الدعوة إلى جميع المكاتب المتبقية في عام 2019.

### وضع المناقشات بشأن مشاركة إدارات البحث الدولي الأخرى

22. يعقد المكتب الدولي حاليًا مناقشات مع المكتب الكوري للملكية الفكرية بشأن إمكانية مشاركته في المشروع التجريبي بصفته إدارة للبحث الدولي. ونظرًا لأن الوان الكوري لا يُعتبر عملة قابلة للتحويل، فقد اتخذ المكتب الدولي تدابير مع المصارف التي يتعامل معها للحصول على مبالغ كافية من الوان الكوري بسعر صرف مناسب ما إن يبدأ المشروع التجريبي. ومن شأن هذا النهج أن يقلص بشكل كبير من مخاطر سعر الصرف أمام المكتب الدولي بموجب القاعدة 1.16(هـ) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. ومن شأنه أيضًا أن يقلص من الجهود الذي سيلزم المكتب الكوري للملكية الفكرية بذله لإعداد المطلب المتعلق بالخسائر أو الأرباح الناتجة عن أسعار الصرف وجهود المكتب الدولي الذي يلزم بذله لمراجعة المطلب ومعالجته.

23. وعلاوة على ذلك، يعمل المكتب الدولي على وضع تدابير قصد توسيع نطاق المشروع التجريبي ليشمل مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية (CNIPA) والإدارة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية (ROSPATENT) بصفتها إدارات للبحث الدولي. وستراعي هذه التدابير المتطلبات الخاصة التي تفرضها تلك المكاتب، كإدارات للبحث الدولي أو مكاتب لتسلم الطلبات على حد سواء، إلى جانب القيود المفروضة على العملة ونوع الرسوم الدولية التي يديرها كل مكتب على حدة.

24. وقُدمت إلى مكتب السويد للبراءات والتسجيل ومكتب الفلبين للملكية الفكرية مقترحات تنظر فيها تلك المكاتب حالياً، وستوجه في عام 2019 دعوات إلى مكاتب البحث الدولي الأخرى التي أبدت اهتمامها بالمشروع التجريبي.

### مشاركة مكاتب تسلم الطلبات

25. بحلول نهاية أبريل من عام 2019، انضم إلى مشروع المقاصة التجريبي 34 مكتباً لتسلم الطلبات عينت إدارة واحدة أو أكثر من إدارات البحث الدولي الثلاثة المشاركة كإدارة مختصة. وأشارت العديد من مكاتب تسلم الطلبات التي وُجّهت لها الدعوة للمشاركة في مشروع المقاصة التجريبي خلال عامي 2018 و2019 حتى الآن، إلى عدم قدرتها على المشاركة بسبب اللوائح الداخلية التي تفرض أن يتم الدفع مباشرة إلى إدارة البحث الدولي المختصة. ويؤمل معالجة هذه المسألة من خلال إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات وتغييرات على التعليمات الإدارية على النحو المقترح في الوثيقة PCT/WG/12/20.

### الفوائد المحققة حتى الآن

26. أُجري تقييم رسمي لأثر مشروع المقاصة التجريبي في شهري مارس وأبريل 2019. وتألف التقييم من دراسة استقصائية لمكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي المشاركة ترد نتائجها في المرفق الأول، وأجرى قسم التدقيق الداخلي التابع لشعبة الرقابة الداخلية في الويبو مراجعة للنتائج المالية (انظر الملخص التنفيذي في المرفق الثاني). وحدد التقييم أربعة مجالات عادت بفوائد متبادلة على كل من إدارات البحث الدولي المشاركة والمكتب الدولي، على النحو التالي:

(أ) تراجعت مطالب التعويض عن الخسائر والأرباح الناجمة عن سعر صرف العملات الأجنبية بموجب القاعدة 1.16(هـ) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات التي ترفعها إدارات البحث الدولي المشاركة إلى أعداد ضئيلة. كما تمكن المكتب الدولي، عن طريق نهج أسلوبه المركزي لإدارة العملات، من الاستفادة من أسعار الصرف التفضيلية التي تقدمها المصارف عند تحويل مبالغ كبيرة من العملات. وقد أثر تراجع مطالب التعويض تأثيراً إيجابياً على حجم العمل في إدارات البحث الدولي المشاركة كما المكتب الدولي. و فقط حينما تنضم جميع مكاتب تسلم الطلبات التي عينت إدارة البحث الدولي المختصة إلى المشروع التجريبي، سيتم التخلص بشكل كامل من عبء العمل المرتبط بإعداد مطالب التعويض، بموجب القاعدة 1.16(هـ)، والجزء المتعلق بمخاطر صرف العملات الأجنبية بالنسبة إلى إدارة البحث الدولي والمكتب الدولي؛

(ب) وقد أسهم تحقق المكتب الدولي من مبلغ الرسوم المدفوعة ووضع الطلب في تخفيف العبء على إدارات البحث الدولي المشاركة دون أن يؤثر، حتى الآن، بشكل كبير على عبء العمل الواقع على المكتب الدولي. ومع ذلك، فإن حقيقة عدم انضمام جميع مكاتب تسلم الطلبات التي عينت إدارات البحث الدولي المشاركة حتى الآن إلى مشروع المقاصة التجريبي يُلزم كل إدارة ببحث دولي على حدة اتباع إجراءات لمعالجة تدفق رسوم البحث الدولي، وبالتالي تقليص المكاسب الإجمالية؛

(ج) وأسفرت مقاصة رسوم البحث المستحقة لكل إدارة ببحث دولي مقابل رسوم الإيداع الدولية ورسوم المعالجة عن إحداث أثر إيجابي على إدارة النقد، مما يكنسي أهمية خاصة في هذه الفترة التي تسود فيها معدلات فائدة سلبية

على الفرنك السويسري واليورو. وبتجميع هذه الرسوم في دفعة واحدة موحدة، تتلقى إدارات البحث الدولي المشاركة الرسوم من المكتب الدولي أو تدفعها له مرة واحدة في الشهر فقط. وترد تفاصيل عناصر هذه الدفعة في بيان المقاصة المتاح كي تقرّه إدارة البحث الدولي قبل تاريخ التسوية؛

(د) وألغيت الرسوم المصرفية التي كانت ستنكبد من جراء تحويلات متعددة. ومع ذلك لم يكن صافي الادخار كبيراً لو قُدّر بالقيمة المطلقة؛

(هـ) وأصبح لدى مكاتب تسلم الطلبات الآن خيار تقديم دفعة واحدة تجمع بين رسوم البحث المستحقة لإدارة البحث الدولي المشاركة ورسوم الإيداع الدولي المستحقة للمكتب الدولي، مما سيقصص المدفوعات ورسوم التحويل المصرفي.

### مسائل فرعية يجب معالجتها

27. تطلّب تنفيذ المشروع التجريبي وقتاً إضافياً لكي يقوم موظفو المكتب الدولي بفحص مشاكل في عمليات المقاصة الشهرية وحلّها. وكان من الضروري تدريب الموظفين والتأكد من تنفيذ المشروع التجريبي على نحو يسمح بتحديد مدى صحة التقدير الذي يفيد أن الفوائد ستفوق التكاليف. ويولى اهتمام خاص لعدد الأخطاء التي تحدث ونوعها، وتحديد الطرق التي يمكن بها تقليل تلك الأخطاء أو تفاديها.

28. ويفترض التنفيذ الفعال للمشروع التجريبي أن جميع مكاتب تسلم الطلبات المشاركة قادرة على تسليم معلومات الطلب ودفع الرسوم للمكتب الدولي بدقة وفي الوقت المناسب في نسق بيانات مدعوم، بما في ذلك جميع المعلومات التي تتطلبها برمجيات المقاصة وعملياتها ذات الصلة. وسيقتضي ذلك من مكاتب تسلم الطلبات أن تتعاون على إجراء التغييرات التكنولوجية اللازمة (التي عادة ما تكون تغييرات طفيفة نسبياً) وتدريب الموظفين. وفي الوقت الحالي يمكن لمكاتب تسلم الطلبات مواصلة تقديم مدفوعاتها ومعلومات الطلب إلى المكتب الدولي بالنسق نفسه المستخدم لإرسالها إلى كل إدارات البحث الدولي المشاركة. غير أن الهدف المنشود هو إرسال المعلومات بنسق XML الذي يضمن الاتساق. وتتواصل الجهود المبذولة لتحقيق ذلك بإدخال المزيد من أدوات تكنولوجيا المعلومات وباستخدام نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT).

29. وستعين على المكاتب التي لديها أنظمة محاسبية وحسابات مصرفية منفصلة لأغراض مختلفة (للبراءات والعلامات التجارية مثلاً) أن تنظر في إمكانية تنقيح الإجراءات للسماح بسداد المدفوعات الصافية عبر النظامين من حساب واحد فقط أو إليه. وحتى يومنا هذا، لم تلبي العديد من إدارات البحث الدولي التي وُجّهت لها الدعوة للمشاركة في المشروع التجريبي بسبب قيود متعلقة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها أو قيود الميزانية أو قيود المحاسبية المتعلقة بمقاصة المعاملات ذات الصلة بتدفقات الإيرادات المختلفة.

30. وستكون لتلك الإجراءات آثار لاحقة على الإجراءات المحاسبية لنظام معاهدة البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، وهو ما يجري تحليله الآن.

31. وجرى فحص مجموعة متنوعة من المسائل عام 2018، بما في ذلك وصول النظام إلى الوضع الأمثل من أجل تحقيق النتيجة الرئيسية المنشودة المتمثلة في تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف إلى أدنى حد، وقد أدى ذلك إلى فتح حسابات مصرفية جديدة لاستلام العملات التي تنفق بها الـويو حالياً بمبالغ محدودة واتخاذ الترتيبات اللازمة لبيع تلك العملات للحصول على عملات تجرّي بشأنها مقاصة المعاملات. وفي السابق، استلم المكتب الدولي من مكاتب تسلم الطلبات رسوم الإيداع الدولي بناء على معاهدة البراءات بتلك العملات في حساب مفتوح بالفرنك السويسري مما أدى إلى عدم تحويلها بأسعار صرف تفضيلية. وباستلام رسوم الإيداع الدولي ورسوم البحث في حسابات مفتوحة بكل عملة معينة، ثم تحويل

الرصيد غير المستخدم إلى العملة اللازمة للوفاء بمتطلبات الإنفاق، تحسنت إدارة النقد وتحققت أفضل معدلات أسعار الصرف.

32. وتجدر الإشارة إلى أن إجراء المشروع التجريبي لا يرمي إلى التخلص بشكل تام من مخاطر أسعار الصرف المتعلقة بمعاهدة البراءات. بل إن المقاصة تعالج فروق أسعار الصرف التي تلزم بموجب القاعدة 1.16 (هـ) المكتب الدولي بسداد فروق أسعار الصرف لصالح إدارات البحث الدولي المتعلقة باستلام الرسوم التي تحولها مكاتب تسلم الطلبات بالعملة المحددة ومبلغ الرسوم المحددة لإدارة البحث الدولي. كما تعالج المقاصة مسائل إدارة النقد المتعلقة بتدفق رسوم الإيداع بعملات أخرى غير عملة المكتب الدولي المتعامل بها (الفرنك السويسري). وفي الماضي، كانت قيمة مطالب التعويض بموجب القاعدة 1.16 (هـ) كبيرة. وقد تقلصت تلك المطالب إلى مبالغ اسمية لإدارات البحث الدولي ومكاتب تسلم الطلبات المشاركة في المشروع التجريبي.

33. ولا يعالج المشروع التجريبي المسألة الأوسع نطاقاً وهي مخاطر أسعار الصرف الناشئة عن استخدام المبالغ المعادلة لبعض الرسوم على النحو الذي أقرته جمعية معاهدة البراءات (انظر الوثيقة PCT/A/40/2). وقد أدت تلك الآلية، التي اعتمدها جمعية معاهدة البراءات في عام 2009 ودخلت حيز النفاذ ابتداءً من 1 يوليو 2010، دورها بالشكل المخطط له. وقد مكّنت مقدمي الطلبات من دفع بعض رسوم معاهدة البراءات التي حددتها جمعية معاهدة البراءات بالفرنك السويسري، وبالعملات التي حددتها مكاتب تسلم الطلبات بناء على معاهدة البراءات، باستخدام المبالغ المعادلة للفرنك السويسري التي حددها المكتب الدولي. ولا يعالج المشروع التجريبي مخاطر أسعار الصرف الناجمة عن تغير قيمة العملات الرئيسية صعوداً أو هبوطاً مقابل الفرنك السويسري، مما يخلق فروقاً كبيرة بين المبلغ المعادل الذي حدده المكتب الدولي وقيمة الفرنك السويسري لرسوم معاهدة البراءات المستخدمة في التنبؤ بالإيرادات. وتُعالج تلك الفروق حالياً من خلال إجراءات تقدير الإيرادات المستخدمة في إعداد ميزانية الويبو.

34. إن الاجتماع مدعو إلى الإحاطة علماً  
بمضمون هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقان]



## ملخص الدراسة الاستقصائية

1. أرسل استبيان إلى المكاتب قصد الحصول على ردّ بشأن مشاركتها من عدمه في المشروع التجريبي مع تعليل أسباب عدم مشاركتها. وردّ 21 مكتبًا على الاستبيان، بما في ذلك 18 ردًا ورد من المكاتب المشاركة بصفتها مكاتب لتسلم الطلبات، وثلاثة من المكاتب المشاركة بصفتها إدارات للبحث الدولي وثلاثة من المكاتب غير المشاركة حاليًا. ويلخص هذا الملحق الردود الواردة، كما يتضمن ملاحظات وردت من المكتب الدولي بشأن الإجراءات المتخذة لمعالجة بعض القضايا الناشئة.
2. وأشارت جميع الردود الواردة من المكاتب المشاركة في كلتا الصفتين (بصفتها مكاتب لتسلم الطلبات وإدارة للبحث الدولي) إلى أن المكاتب راضية أو راضية للغاية عن مشاركتها في المشروع التجريبي. وأعربت عدة مكاتب عن أملها في إمكانية توسيع المشروع التجريبي ليشمل مجموعة واسعة من المكاتب في المستقبل القريب.
3. وأشارت معظم المكاتب إلى أن الجهود المبذولة والتكاليف المتكبدة هي إما ماثلة أو أقل بقليل من الترتيبات السابقة. أما بالنسبة للمكاتب التي تتفاعل مع العديد من المكاتب الأخرى - لاسيما المكتب الأوروبي للبراءات الذي يعمل بصفته إدارة للبحث الدولي لأكثر من مائة مكتب تسلم الطلبات - فإن الجهود المبذولة أقل بشكل واضح. وأفاد أحد المكاتب أن تحويل الرسوم قد تجاوز الرسوم المدفوعة سابقًا ولكن بمبلغ ضئيل للغاية بحيث لا يشكل مصدر قلق.
4. وأشار أحد المكاتب إلى أن بعض الجهود الأولية المبذولة تُعد لازمة للتكيف مع الترتيبات الجديدة، ولكن الفرصة اعثمت لتحسين العمليات الداخلية مما أدى إلى تبسيط الإجراءات بشكل كبير.
5. وأشار مكتبان أن المواعيد النهائية للدفع كانت أحيانًا قصيرة، إلا أن المكتب الدولي أبان عن مزيد من المرونة في الحالات التي كانت تشكل مشكلة حقيقية. وستسعى عملية الجدولة الزمنية إلى زيادة الوقت المتاح للمكاتب لوضع الضوابط وإجراء الترتيبات المطلوبة للمدفوعات.
6. وتتمثل رغبات التحسين الرئيسية التي أعربت عنها المكاتب فيما يلي:

(أ) توفير المزيد من التدريب على الترتيبات الجديدة، بما في ذلك نظام الخدمات الإلكترونية لمعاهدة البراءات (ePCT)، وبرمجية (Coprocess) وجوانب الجدول الزمني وتفهمه (سيستعرض المكتب الدولي الوثائق والخيارات لتقديم أي تدريب مطلوب لمستخدمي النظام المكتبي Office)؛

(ب) والسماح بتزويد المعلومات المطلوبة بنسق Excel (كما هو موضح في النص الرئيسي لهذه الوثيقة إذ جرى تغيير الإجراءات للسماح بتقديمها بنسق Excel)؛

(ج) ووضع أساس قانوني واضح ومشارك لترتيبات التحويل (تناولت الوثيقة PCT/WG/12/20 هذه المسألة)؛

(د) استلام القوائم في وقت مبكر مما يتيح مزيدًا من الوقت لترتيب عمليات التحويل، والنظر في توقيت تسليم البيانات مع مراعاة فرق التوقيت الموجود مع بعض المكاتب (سيراعى الجدول الزمني لعام 2020 تلك المتطلبات)؛

(هـ) والسماح بالدفع من خلال حساب الويبو الجاري (هذا الخيار متاح للمشاركين ويشجعه المكتب الدولي حيثما كان ذلك عمليًا؛ وسيُنظر فيه على أساس كل حالة على حدة، لأنه يتعلق بالاتفاق بين المكاتب والمكتب الدولي بشأن معدلات أسعار الصرف).

## ملخص تنفيذي لتحليل الأثر المالي

فيما يلي الملخص التنفيذي لتحليل الأثر المالي للمشروع التجريبي الذي أعدته شعبة الرقابة الداخلية بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية. التقرير الكامل متاح على الموقع [/https://www.wipo.int/about-wipo/ar/oversight/iaod/audit](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/oversight/iaod/audit).

## الملخص التنفيذي

1. "المقاصة" هي آلية تسوية تُستخدم للسماح لقيمة إيجابية (المدفوعات) وقيمة سلبية (المقبوضات) بأن يعوض بعضها البعض أو يلغى بعضها البعض جزئيًا أو كليًا. وتوحد عملية المقاصة جميع المعاملات بين المشاركين وتحسب التسوية بينهم على أساس الرصيد "الصافي"، ويتم ذلك في العادة عن طريق الدفع أو الاستلام دفعة واحدة.
2. وفي عام 2018، أطلق المكتب الدولي مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) عقب استجابة دعوات وُجّهت لمكاتب تسلم الطلبات (ROs) وإدارات البحث الدولي (ISA) للمشاركة في المشروع التجريبي، واستجابة المكتب الأوروبي للبراءات (EPO)، والمكتب الياباني للبراءات (JPO) والمكتب النمساوي للبراءات (ATPO) للدعوة.
3. ويوضح الجدول أدناه حالة مكاتب تسلم الطلبات / إدارات البحث الدولي التي وُجّهت لها الدعوة للمشاركة في مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات ابتداء من فبراير 2019.

مكاتب تسلم الطلبات المشاركة في المقاصة	المكاتب التي رفضت المشاركة في المقاصة	المكاتب التي لم تردّ على دعوة المشاركة في المقاصة	مكاتب غير نشطة <sup>1</sup>	دعوة جارية	مجموع مكاتب تسلم الطلبات التي عينت إدارات البحث الدولي المشاركة
43	14	26	43	22	148

المصدر: شعبة الشؤون المالية

<sup>1</sup> مكاتب تسلم الطلبات التي لم تقدم أي طلبات دولية إلى أي من إدارات البحث الدولي الثلاثة المشاركة قصد البحث في عام 2017 أو 2018.

4. يوضح الجدول أدناه مجموع المبالغ المتضمنة في عملية المقاصة بين فبراير 2018 ويناير 2019، لكل إدارة بحث مشاركة وبالعملات التي حُصلت بها.

إدارة البحث الدولي	المبالغ المستحقة الدفع على إدارات البحث الدولي لفائدة المكتب الدولي لإدارات البحث الدولي	المبالغ المستحقة الدفع على إدارات البحث الدولي لفائدة المكتب الدولي لإدارات البحث الدولي	الوضع الصافي
المكتب الأوروبي للبراءات (اليورو)	44 848 447	-62 142 042	-17 293 595
المكتب النمساوي للبراءات (اليورو)	496 636	-48 744	447 892
مكتب الياباني للبراءات (الين الياباني)	5 355 199 449	-23 845 752	5 331 353 697

المصدر: شعبة الشؤون المالية

5. خلال تلك الفترة، دفع المكتب الدولي مبلغاً صافياً قدره 17.3 مليون يورو (أي حوالي 19.5 مليون فرنك سويسري) للمكتب الأوروبي للبراءات، بينما استلم المكتب الدولي مبلغاً صافياً قدره 5.3 مليار ين ياباني (أي حوالي 47 مليون فرنك سويسري) من المكتب الياباني للبراءات.

6. وتشير إحصائيات المقاصة إلى أنه خلال عام 2018، أحالت مكاتب تسلم الطلبات 62 917<sup>2</sup> طلباً دولياً إلى إدارات البحث الدولي قصد البحث. وعالجت إدارات البحث الدولي الثلاثة (المكتب الأوروبي للبراءات، والمكتب الياباني للبراءات والمكتب النمساوي للبراءات) المشاركة حالياً في مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات 44 882 طلباً (أي 71.34 في المائة) من هذه الطلبات، في حين عالجت مكاتب تسلم الطلبات لإدارات البحث الدولي غير المشاركة في المشروع التجريبي الطلبات الأخرى البالغ عددها 18 035 طلباً (أي 28.66 في المائة).

7. وفيما يتعلق بالطلبات البالغ عددها 44 882 طلباً، عالجت إدارات البحث الدولي الثلاثة مجتمعة رسوم البحث ذات الصلة لما عدده 43 398 طلباً (68.98 في المائة من الطلبات البالغ عددها 62 917) الواردة من مكاتب تسلم الطلبات التي شاركت في مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات. وجرى تحويل رسوم البحث للطلبات المتبقية البالغ عددها 1 484 (أي 2.36 في المائة) مباشرة من مكاتب تسلم الطلبات التي لم تشارك في المشروع التجريبي إلى إدارات البحث الدولي.

8. ويهدف مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات إلى الحد من تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات الناتجة عن تدفقات رسوم البحث، بما يمكن من تقليل المطالب المرفوعة بموجب القاعدة 1.16(هـ)، وتحسين إدارة النقد بالنسبة للمكتب الدولي، ومكاتب تسلم الطلبات، وإدارات البحث الدولي وتقليص الرسوم المصرفية وتحسين كفاءة وفعالية إجراء معاهدة البراءات من خلال تبسيط الإجراءات.

9. ومع ذلك، فإن أثر مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات على الحد من تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات لا يعالج سوى الفروق بين معدل سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة

<sup>2</sup> يمثل هذا الرقم الطلبات الدولية حيث لا تعمل إدارة البحث الدولي بصفها مكتباً لتسليم الطلبات. بمعنى آخر، لا يشمل الرقم طلبات البحث الدولية المودعة لدى إدارة البحث الدولي عبر مكتبها الوطني الخاص بتسليم الطلبات.

الذي يستخدمه المكتب الدولي لإقرار الإيرادات في حساباته وسعر الصرف الفوري للعملات الأجنبية في تاريخ استلام أو دفع الأموال أو كليهما. ولا يعالج أثر سعر صرف العملات الأجنبية لآلية المبلغ<sup>3</sup> المعادل التي أنشأتها جمعية معاهدة البراءات.

10. ووجدت شعبة الرقابة الداخلية أن عملية المقاصة قد غيرت جذرياً سير العمل في المكتب الدولي ومكاتب تسلم الطلبات لإدارة البحث الدولي المشاركة في المشروع التجريبي فيما يتعلق برسوم البحث لمعاهدة البراءات. وجرى تبسيط سير العمل في معالجة رسوم بحث معاهدة البراءات، حيث عرف المكتب الدولي تراجعاً واضحاً في عبء العمل المرتبط بمطالب خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية الناشئة وفقاً للقاعدة 1.16(هـ)<sup>4</sup> من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. وللضبي قدماً، ستبسط العملية أكثر فأكثر وستصبح أكثر كفاءة من خلال أتمتة عدد من المهام اليدوية التي تجري في إطار عمليات المقاصة.

11. وأدى تنفيذ عملية المقاصة إلى انخفاض المتوسط الوطني من المبلغ النقدي في المصرف (باليورو) لرسوم البحث لمعاهدة البراءات بنسبة 69 في المائة. وقد مكن هذا الانخفاض المكتب الدولي من تفادي رسوم التمويل المتعلقة بمعدلات الفائدة السلبية السائدة.

12. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت شعبة الرقابة الداخلية انخفاضاً نقدياً في الرسوم المصرفية المتعلقة برسوم تحويل الأموال إلكترونياً (EFT)، والتي كانت مرتبطة بتخفيض حجم معاملات تحويل الأموال إلكترونياً - المدفوعات والإيرادات، مع انخفاض عدد مطالب التعويض من قبل إدارات البحث الدولي المشاركة.

13. وانخفض حجم معاملات تحويل الأموال إلكترونياً من 90 في عام 2017 إلى 39 في عام 2018 (فترة المقاصة)، وهو ما يمثل انخفاضاً لما عدده 51 معاملة (انخفاض بنسبة 57 في المائة)، في حين انخفض عدد مطالب التعويض المرفوعة من 160 (فترة ما قبل المقاصة) إلى 87 (فترة المقاصة)، أي بانخفاض لما عدده 73 مطلباً (انخفاض بنسبة 46 في المائة). وقد ساعد ذلك في التخفيف من المخاطر التشغيلية الأخرى مثل الأخطاء المحتملة بسبب تقلص معالجة حجم كبير من المعاملات.

14. وستزيد الاستفادة من نظام الإعداد المتاح في برنامج Coprocess (برمجية المقاصة) وتشجيع مشاركة مكاتب تسلم الطلبات لإدارات البحث الدولي الموجودة على قائمة المكاتب غير المشاركة حالياً في المشروع التجريبي، من اتساع نطاق التعرض للعملة وتقليل عدد مطالب التعويض المرفوعة بموجب المادة 1.16(هـ) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات وتعزيز القدرة على التنبؤ بعملية الميزانية ودعم الاستقرار المالي للمكتب الدولي.

15. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمكتب الدولي مراجعة الموارد اللازمة لعملية المقاصة، مع مراعاة الموارد الحالية والهيكل والأتمتة المستقبلية وزيادة المحتملة في عدد المشاركين في المقاصة.

16. وأخيراً، سيستفيد المكتب الدولي من اقتراح تعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والتعليمات الإدارية ذات الصلة بغية تجسيد، ضمن جملة أمور، إجراءات المقاصة الحالية وممارسات العمل فيها ومواءمتها معها.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]

<sup>3</sup> وفقاً لقواعد معاهدة البراءات، يحدد المكتب الدولي مبلغاً معادلاً لكل رسم ولكل عملة قابلة للتحويل في السوق الحرة وفقاً لتوجيهات جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعندما يتقلب فرق معدل سعر الصرف بين عملة واحدة أو أكثر مقابل الفرنك السويسري تزيد أو تقل عن خمسة في المائة لمدة أربعة أسابيع متتالية؛ يجب أن يضع المدير العام مبلغاً معادلاً جديداً لهذه العملات وتبلغ مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي بذلك.

<sup>4</sup> عندما يتعلق الأمر بدفع رسوم البحث بعملة يقرها مكتب تسلم الطلبات ("العملة المقتررة") غير العملة المحددة من قبل إدارة البحث الدولي ("العملة المحددة")، فإن المبلغ الذي تستلمه فعلياً، بموجب الفقرة (د) "1" من هذه القاعدة، إدارة البحث الدولي بالعملة المقتررة، عندما يتم تحويله إلى العملة المحددة، أقل من المبلغ الذي حددته، وسيدفع المكتب الدولي الفرق إلى إدارة البحث الدولي. بينا، إذا كان المبلغ المستلم فعلياً هو أكثر من ذلك المحدد، فسيحتفظ المكتب الدولي بالفرق.